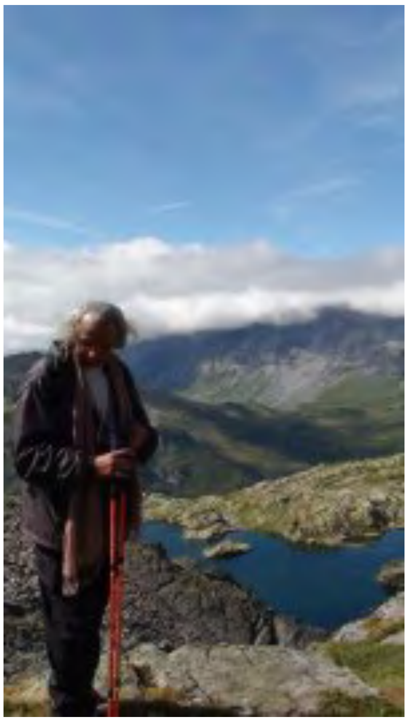
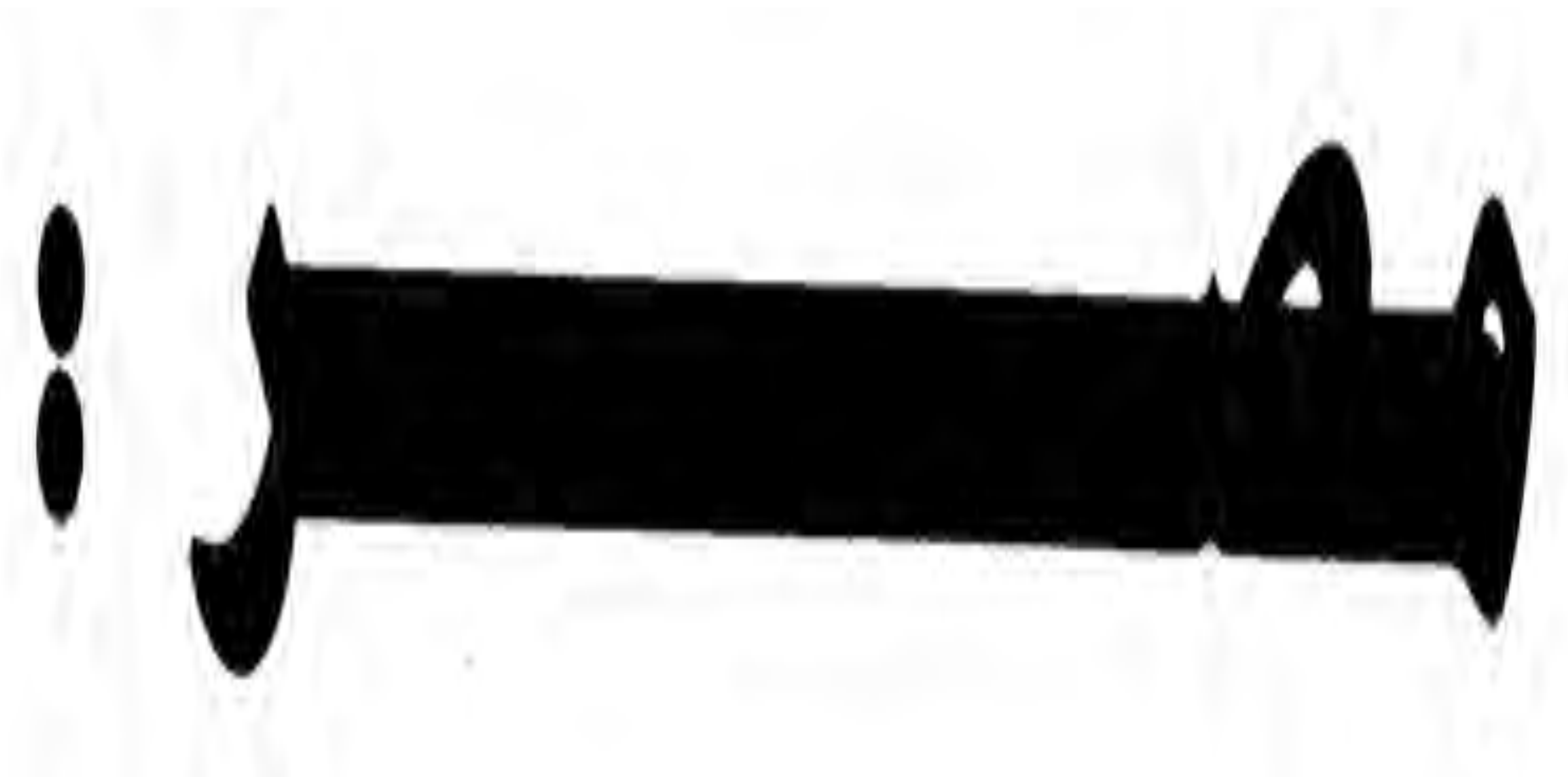
موقع مصطفى نور الدين عطية



مصر : أزمة زراعية أم اقتصادية ؟ .. مصطفى نور الدين

مجلة المنار الشهرية، العدد ٢٠، أغسطس ١٩٨٦، باريس، ص ص ٧٦ – ٨٧

الخميس 10 آذار (مارس) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية



أزمة زراعية

أم

أزمة اقتصادية

د. مصطفى نور الدين عطية

أى دراسة للمسألة الزراعية منفصلة عن مجمل الاقتصاد المصرى وانشطته الأخرى

الانتاجية وغير الانتاجية ، يعد فصلا مؤقتا لالقاء مزيد من الضوء على هذه المسألة بالذات . ولكن ذلك يتم أيضا من منطلق أن المسألة الزراعية لها خصوصية ، فى قلب الاقتصاد القومى ، ليس فقط لأن الزراعة هى النشاط الذى يضم وحده معظم القوة العاملة ، ولكن لأنها النشاط الأساسى ، الذى يفترض فيه أن يوفر الطعام اللازم للسكان ، لضمان تجدد قوة العمل ، فضلا عن توفير فائض انتاج لضمان تجدد عملية الانتاج واستمرارها وتوسعها ، وتصدير ما يفيض عن الاحتياجات المحلية ، والعلاقة

بين الأنشطة المختلفة لاشك فيها ، والاختلال الذى ينشأ فى قلب هيكل الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن ، جذوره أبعد من ذلك عشرات السنوات ، ولم يحدث أن تم تغيير جوهرى لمجمل الاقتصاد المصرى ، لاحداث توازن جذرى بداخله من أجل اقامة هيكل اقتصادى بديل ، تنتفى عنه سمات التبعية والتخلف ، وذلك منذ ادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى القرن التاسع عشر ، وبالتحديد منذ احداث تحويل جوهرى فى داخل هذا الهيكل لينتج ما يحتاجه السوق الرأسمالى الدولى من سلع ،

ولتتزايد احتياجات السوق المصرى للواردات الأجنبية وخاصة من المواد الغذائية الضرورية للشعب . ولم يتمثل الاختلال فى الاقتصاد

المصرى فى قطاع الزراعة وحده لينتج من أجل السوق الرأسمالى الدولى ، بل تجاوز هذا القطاع ليصبح محكوما على مجمل القطاعات الأخرى «بالنمو بحدود» وفى اطار الاستراتيجية الدولية لرأس المال ، وللدور المحدد للاقتصاد المصرى فى تقسيم العمل الدولى . فآليات عملية التبعية والتخلف التى

حدثت للاقتصاد المصرى ، وتطور هذه الآليات من فترة لأخرى ليتكيف مع المرحلة التاريخية التى يمر بها النظام الرأسمالى الدولى تركت بصماتها على عملية أخرى شديدة الأهمية وتعتبر جوهر الآليات الداخلية لعملية التخلف والتبعية ، وهى تراكم رأس المال . إذ بالفعل يكمن فى كم تراكم رأس المال ونوعيته سر التبعية والتخلف . فتوجه رأس المال نحو أنشطة بعينها بكم معين وعدم توجهه إلى أنشطة معينين أو توجهه بكم وكيف معين يظهر حدود الاختلال فى الهيكل الاقتصادى .

وجدير بالاشارة هنا أن نذكر أن علاقات الانتاج الاجتماعية كان يتم تغييرها فى كل مرحلة من مسار الاقتصاد المصرى ، لكى يتلو ذلك تعديل فى عمليتى الانتاج والعمل ليتوافقا مع المرحلة الجديدة التى على الهيكل الاقتصادى القيام بها فى اطار دوره الجديد فى الاقتصاد الدولى . . وهذا ما اصطلح على تسميته فى بعض الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ، بالتغيير الفوقى أو العلوى أو البونابرتى . . إلى آخره . وهو شىء

مألوف فى الاقتصاديات المتخلفة والملحقة

بالاقتصاد الدولى كتوابع ، والذى يجعل منها دائما اقتصاديات فى مرحلة تحول مستمر ، أو أن شئنا ، فى مراحل تحوير مستمر لآلياتها الداخلية ، على مستوى علاقات الانتاج الاجتماعية وقوى الانتاج ، ليصبح مجمل الاقتصاد القومى متسقا مع الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى تغيره ، وقادرا على تلبية احتياجاته الجديدة أو المتجددة من مواد أولية أو تصريف سلع بعينها إلى أسواق هذه الاقتصاديات المتخلفة أو تصريف رؤوس أمواله إلى آخره .. وكل من هذه المطالب تستلزم اتخاذ اجراءات بعينها لاعادة ترتيب

الاقتصاد المتخلف ليتوافق مع الدور الجديد أخذا أو عطاء .

ولادراك أبعاد مشكلة الزراعة فى مصر سوف نتطرق سريعا إلى المظهر الأكثر خطرا فيها والمتعلق بتزايد حجم التبعية الغذائية ، ثم نعرج على السياسة الاقتصادية الخاصة بالاستثمارات فى القطاع الزراعى ، والعلاقة

الموجودة بينها وبين القيمة المضافة من قطاع الزراعة فى الاقتصاد القومى وبين تطور قوى ووسائل الانتاج والانتاج الزراعى وصولا إلى

مشكلة توزيع الملكية الزراعية فى مصر .

ونطرح سؤالا نتركه دون اجابة الآن وهو : هل المسألة الزراعية تتطلب اصلاحا زراعيا ، واعادة لتوزيع الأرض على الفلاحين وهل يمثل ذلك مخرجا من المشكلة ؟

الموقف من المسألة الزراعية منذ ١٩٥٢

تعكس الاستثمارات التى توجه إلى قطاع من القطاعات الانتاجية أوغير الانتاجية السياسة الاقتصادية للدولة وللأفراد تجاه هذا

القطاع أو ذاك ، وكذلك تعكس الرؤية الشاملة للاقتصاد ككل ، وتوجهاته الآتية والمستقبلة . وبالتالى فهى مسألة حيوية بالنسبة للمسألة الزراعية ، ونستطيع أن نميز الموقف من قطاع الزراعة فيما بعد الخمسينات وحتى

١٩٦٧ بسياسة اخذت سمتها الأساسية فى اعادة تشكيل علاقات الانتاج الاجتماعية بشكل عام ـ وفى قطاع الزراعة بالطبع ـ عبر ما سمى بالاصلاح الزراعى والقوانين والتشريعات اللاحقة عليه فى ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ ، ثم التحولات اللاحقة فى فترة

السبعينات .

وجوهر هذه السياسة لم يخرج عن تشجيع رأس المال الخاص بالتوجه للاستثمار فى القطاعات المختلفة بما فى ذلك قطاع الزراعة غير أن « الجديد » فى السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة هو الدور الذى بدأت تلعبه الدولة ، وهو دور له خصوصيته فى ظل الأزمة الاجتماعية ـ السياسية مع أواخر الأربعينات وعدم تبلور قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية بامكانها أن تسيطر وحدها ، أو حتى متحالفة مع طبقات أخرى على السلطة ، على شرط أن تحل ، ليس فقط المشاكل الاجتماعية

والاقتصادية المتواجدة حينذاك ، ولكن أيضا القضية الوطنية أو مشكلة الاستقلال .

ومن هنا كانت الدولة ، تمر عبر مرحلة تحول وكان على الذين يسيطرون على السلطة بعد ١٩٥٢ ، أن يتبعوا سياسة بمقتضاها تصبح فيها الدولة مطلقة اليد وأن يكون دورها حاسما على مستوى الهيمنة الاقتصادية ليس بالضرورة بالاستحواذ على وسائل الانتاج فى كل القطاعات ، ولكن من خلال التشريعات والأدوات التنفيذية لأجهزة الدولة ، وبذلك تصبح سياسة الدولة معبرة عن طبقات

اجتماعية معينة على كل المستويات وفى كل الأنشطة ، دون أن تكون هذه الطبقات موجودة جسديا على قمة أجهزة الدولة فى مرحلة أولى على الأقل نظرا لغيابها سياسيا وتنظيميا ولتخبطها الايديولوجى عبر مرحلة الانتقال .

وتثير مشكلة الطبقات الاجتماعية التى تعبر الدولة المصرية عن مصالحها الاقتصادية والسياسية ، حوارا واسعا لا يمكن حسمه عبر سطور ولا حتى الادعاء بامتلاك الكلمة النهائية فيه . ولكن ما يمكن اثارته حول هذه القضية ، وفى اطار موضوع هذا المقال فقط ،

القضية ، وفى اطار موضوع هذا المقال فقد ،
هو المعيار الذى على أساسه يمكننا القول بأن الدولة تعبر عن مصالح الطبقات الاجتماعية الكبيرة المالكه لوسائل الانتاج الأساسية ، الأرض فيما قبل الخمسينات وأن التناقض الذى لاح فى فترة الخمسينات والستينات مع هذه الطبقة الكبيرة انما كان يعبر عن ضرورة اقتصادية قومية حيث الدولة المطلقة تلعب الدور الرئيسى فى قطاع الصناعات والمواصلات والخدمات الأساسية ويحتم ذلك توسيع قاعدة السوق عبر اجراءات تمكن الغالبية من المنتجين المباشرين من توسيع

وزيادة قدرتهم الشرائية التى كانت حجر الزاوية لنجاح تجربة صناعة احلال الواردات التى اتخذتها الدولة كاستراتيجية ، أى بشكل أكثر دقة تعبر أيضا عن مصالح طبقة أو طبقات اجتماعية غير زراعية أيضا .

وان كانت مسألة « حجم الطبقة » مسألة مختلطة فى بعض جوانبها حيث تتزاوج الأنشطة ويختلط الدور الذى يلعبه رأس المال الصناعى الفردى ، بدور كبار ملاك الأرض فى توجه كل منهما إلى الاستحواذ على الأرض الزراعية كشكل من أشكال الوجاهة الاجتماعية وليس

الفرصة بالتوجه إلى استغلالها عن مشروع

بالضرورة بالتوجه إلى استثمارها عبر مشروع رأسمالى زراعى مباشر ، يلعب فيه مالك الأرض دور المنظم للمشروع كمزارع واللجوء إلى الأيدى العاملة الأجيرة ، بل قد يكتفى كل منهما إلى اللجوء إلى تأجير الأرض إلى المنتجين المباشرين ـ الفلاحين ، والاكتفاء بالاستحواذ على الريع العقارى . والخلط هنا يأتى من مسألة الدور الذى يلعبه مالك الأرض أو رأس المال بشكل عام فى عملية الانتاج والعمل . إذ تتحد طبيعة الطبقة فى الدور الذى تسهم فيه علاقات الانتاج الاجتماعية ، وليس فقط بحجم وسائل الانتاج التى يملكونها

أو يسيطرون عليها ويحجم ما يحصلون به أو يستحوذون عليه من فائض القيمة .

وإذا كانت المسألة تبدو سهلة نسبيا فيما يتعلق بالصناعة وبتحديد طبيعة الطبقات الاجتماعية و« حجمها » صغيرة . . متوسطة . . كبيرة . . إلخ سواء كان ذلك أساس حجم الوحدة الانتاجية وعدد العاملين بها وكم رأس المال الثابت والمتغير ، والقيمة المضافة وفائض القيمة . . إلى آخره فإن الأمر يبدو لنا مختلفا نسبيا فيما يتعلق بالمسألة الزراعية ، فالامتداد الذى يمكن أن يتميز به المشروع الرأسمالى الصناعى أفقيا ورأسيا

يختلف جوهريا عن طبيعة وسيلة الانتاج الرئيسية بالزراعة أى الأرض ، حيث امتدادها أفقيا ورأسيا له طبيعة مختلفة من مجتمع لآخر ومحددة بعوامل جغرافية ومناخية أو بشكل عام طبيعية . فامتدادها أفقيا ورأسيا لا يتوقف فقط ، على تطور وسائل الانتاج الأخرى ـ غير التربة ـ ولا على تغيير علاقات الانتاج الاجتماعية فقط وانما يتدخل فيه أيضا عامل المياه ، ولا نريد هنا أن ندخل فى النظرة الميكانيكية التى تحدد طبيعة نمط واسلوب الانتاج ابتداء من الاعتماد أو التبعية على الرى الصناعى أو النهرى التى يقول بها بعض

الكتاب . وانما فقط نريد أن نقول أن عدم
التوسع « اللامحدود » فى الأرض الزراعية
أو بشكل جوهرى فى التربة جعل من تقسيم
وتوزيع هذه الأرض على عدد محدد من الملاك
مسألة تعطى لتعريف صغار أو متوسطى
أو كبار الملاك صفة نسبية وترجع هذه النسبية
إلى عوامل طبيعة استغلال الأرض - وليس

ملكيتها فقط - أى لشكل حيازتها ، وكذلك
لطبيعة الوحدة الانتاجية فى الريف ، أى هل
هى الأسرة أو العائلة الممتدة الكبيرة (التى
تشمل الأجداد والأولاد وأولاد الأولاد . . إلى

آخره) أوهل هى الوحدة الصغيرة أم أن الحيازة لها طابع المشروع الرأسمالى ، وحتى فى داخل هذا الشكل الأخير ما حجمه وطبيعته وتوجه انتاجه ونوعية تراكم رأس المال هل تتم فى الأرض أم فى مشروعات مكملة للزراعة أم يتم تراكم رأس المال خارج المشروع الزراعى . . إلى آخره .

ولكن الذى يبدو لنا كمعيار منطقى - إذا اتخذنا الملكية كقاعدة للقياس - وليس الحيازة لعدم توفر معلومات تفصيلية لهذه الأخيرة ليس إلا - هو قناعتنا بأن المالك الصغير هو

الذى تكفى أرضه التى يزرعها وأسرته ، دون اللجوء للعمل الأجير ، لتوفير احتياجات هذه الوحدة الانتاجية الصغيرة اقتصاديا واجتماعيا ، أى الطعام والخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة وملبس ومسكن مناسب إلى اخره إلى جانب توفير فائض يضمن تجدد الانتاج وتوسعه ولو بمعدلات منخفضة وبالتالى تحسن مستمر لمستوى معيشة هذه الوحدة وعدم سقوطها فى الفقر والبؤس .

وقياسا على هذا المعيار ، تعتبر فقيرة كل أسرة مالكة لمساحة أرض أقل من قوة عمل الأفراد البالغين الذى يشكلون اليد العاملة

بها ، بحيث يضطرون لبيع قوة عملهم الفائضة لمالك أرض آخر . وهكذا وصولا إلى العمل الأجير فى الزراعة الذى يتمثل فى عمال التراحيل أو التملية . . أو بشكل عام كل فئة من الفلاحين دون أرض .

ويصبح اذن من وجهة نظرنا كبيرا كل مالك لأرض زراعية تفوق احتياجاتها أو بدقة احتياجات عملية العمل والانتاج بها قوة العمل الأساسية للأسرة ـ إن كانت تشكل وحدة الانتاج المباشرة ـ وبالتالى اللجوء إلى العمل الأجير ، أو إذا كانت تؤجر الفائض من المساحة التى تفوق طاقة عمل المنتجين

المباشرين بها ، ويفوق الفائض الاقتصادى المحقق من استغلال الأرض الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للوحدة الانتاجية ولتجدد عملية الانتاج وتوسعها بمعدلات

الريع هو دخله الأساسى فى أحيان أخرى بتأجيره للأرض التى يملكها . .

ولاعطاء صورة عينية للوضع الخاص بتوزيع الملكيات الزراعية وتطورها بين ١٩٦٥ و ١٩٧٧ نلمس من الجدول رقم (١) أنه بين الفترتين حدث تطور أساسى تجلى فى نقص الأراضى المصنفة كملكيات على كل الفئات

بنحو ٩٢٧ ألف فدان ، فى حين أن عدد الملاك زادوا ٢٧١ ألفا .

والدلالة الاقتصادية والاجتماعية لهذا التغير الذى انعكس على كل فئات الملاك وعلى الأرض التى يملكونها تعبر عن تدهور شديد لمتوسط ما يملكه الفلاح من فئة الملاك لأقل من ٥ أفدنة بين ١٩٦٥ و١٩٧٧ من ١,٢ فدانا إلى ٠,٨٦ فدان . وهو ما يعنى توسع فئة الملاك لملكيات قزمية . . وهذا يعنى أن متوسط ملكية هذه الشريحة اقترب من الموقف

متوسطة لا تتعرض معه عملية الإنتاج لأى

تهديد بالتوقف أو النكوص .

وسيحلو لمحبى السلالم والتدرجات الاجتماعية تصنيف هذه الطبقة إلى عليا سفلى وعليا وسطى وعليا عليا وعليا ثلاث مرات إلى آخره . وتصبح المسألة شديدة التعقيد على الفهم والتصنيف . . وحتى نخرج من هذه الأحبولة سنلجأ إلى حيلة فى التصنيف نعتبر معها كل من يملكون أرضا زراعية ولا يتعاطون الزراعة كعمل أو مهنة كفئة اجتماعية ريعية داخل هذه الطبقة الكبيرة أو كبار ملاك الأرض ، وفى داخل هذه الطبقة

نجد بالطبع تنويعات لا حد لها . فقد يكون
مالك الأرض شخصا يمارس دورا اقتصاديا
واجتماعيا آخر غير الزراعة التى يشكل دخلها
بالنسبة إليه إضافة الريع لدخله الأساسى
الذى يحققه من نشاط آخر . وقد يكون

عام ١٩٥٢ قبل صدور الاصلاح الزراعى
حيث كان متوسط الملكية لأفراد هذه الفئة
٨٠,٠ فدان . وكما هو واضح لم يرجع هذا
الانخفاض فى متوسط ملكية هذه الفئة من
الملاك لزيادة عدد أفرادها فقط ولكن أيضا
لانخفاض المساحة التى يملكها أفرادها

٨١٧ ألف فدان ، وهو ما يعنى أن ٨٨ ٪ من النقص الذى حدث فى الأرض الزراعية تحملته هذه الفئة الاجتماعية وحدها .

وينخفض بالمثل متوسط ملكية فئة ملاك ٥ أفـدنـة وأقـل من عشـرة من ٨,٧ إلى ٥,٦ فدانا أى ليصبح تقريبا نفس الوضع عشية الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ حيث كان هذا المتوسط ٦,٦ فدانا . . وان كان يلاحظ أن كل من عدد الملاك والمساحة المملوكة قد ارتفع بين ٦٥ و ١٩٧٧ لأفراد هذه الفئة .

أما فئة ملاك ١٠ أفدانة وأقل من ٢٠ فدانا فنقص عددهم بينما زادت المساحة التى يملكونها وارتفع متوسط ما يملكه أفرادها من ٨,٦ فدان عام ١٩٦٥ إلى ١٣ فدانا فى ١٩٧٧ ، وهو يقترب أيضا من الوضع الذى كانوا عليه عشية الاصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ حيث كان هذا المتوسط ١٣,٥ فدانا . .

وبرغم أن فئة ملاك من ٢٠ إلى أقل من ٥٠ فدانا نقص عدد أفرادها وكذلك اجمالى المساحة التى تملكها إلا أن هذا لم يحل دون ظهور ذلك كتعبير عن تمركز أكثر للأرض يدل عليه ارتفاع متوسط ما يملكه أفرادها من

٢٨ فدانا إلى ٢٩ فدانا وكان هذا المتوسط ٢٩,٧ فدانا عام ١٩٥٢ .

ولكن هذا التمركز يتجلى أكثر فى الفئات الأخرى التالية من طبقة كبار الملاك حيث أن أولئك الذين يملكون ٥٠ فدانا وأقل من ١٠٠ فدان ظل عددهم ثابتا (ستة آلاف مالك) فى حين ارتفعت المساحة التى يملكونها ٨١ ألف فدان بين ١٩٦٥ و ١٩٧٧ . وهو ما رفع متوسط ملكية أفراد هذه الشريحة من ٦٥,٣ فدانا إلى ٧٨,٨ فدانا أى ليصبح متوسط ملكيتها أكبر مما كانت عليه عام ١٩٥٢

عشية الاصلاح الزراعى حيث كان هذا المتوسط ٧١,٦ فدانا فقط .

أما الفئة الأخيرة والتى تملك ١٠٠ فدان فعددها انخفض إلى النصف فى حين زادت المساحة التى تملكها فى المتوسط من ١٠٥ أفدنة إلى ١٦٥ فدانا هذا برغم انخفاض اجمالى المساحة الكلية التى تملكها . .

بايجاز ، حدث اختلال فى هيكل توزيع الملكية الزراعية ابان تلك الفترة ، كان ضحيته الأساسية هم صغار المنتجين المباشرين من صغار الملاك ، (أقل من ٥ أفدنة) الذين فقدوا خلال الفترة ٢٢ ٪ من أرضهم ، ونجم

عن تزايد عددهم ، بعكس أرضهم ، بأكثر من ٩٪ تفتيت بالغ الحدة لملكيتهم التى أصبحت تمثل ٥٢٪ من مجمل الأرض الزراعية بعد أن كانت تمثل ٥٧٪ عام ١٩٦٥ .

والملاحظة الثانية هى حدوث تمركز للملكيات التى تزيد على عشرة أفدنة ، بصورة واضحة بحيث تمثل ذلك فى انخفاض عدد الملاك وحدوث نوع من التوازنات بين ملكياتهم أسفر عن تمركز الأراضى فى أيد أقل ، وأصبح متوسط ما يملكه الشخص فى

كل فئة بعد عشرة أفدنة يقع فى حدود النصف الثانى لفئة الملكية التى يصنف فيها ، وان كان ملاك ١٠٠ فدان تتجاوز متوسطات ملكياتهم حدود الشريحة أو الفئة وربما يرجع ذلك لدخول الشركات داخل هذه الفئة مختلطة بالأفراد كما هو معبر عن ذلك فى هامش الجدول .

ومن منظور حيازة الأرض ، الذى يعكس الوضع الحقيقى لشكل استغلال الأرض ، تبدو أيضا صورة التفكك فى الوحدة الانتاجية

الصغيرة من ناحية ، والتمركز فى الوحدات الانتاجية الزراعية الكبيرة من ناحية أخرى .

فالذين يحوزون أقل من ٥ أفدنة يشكلون عام ١٩٧٠ نحو ٩٤,٩٪ من اجمالى عدد الحائزين البالغ عددهم ٣,٣ مليون شخص ، ونسبة الأرض التى تقع فى حيازتهم ٤٨,٨٪ من اجمالى المساحة البالغة نحو ٥,٥ مليون فدان ، وفى ١٩٧٥ ارتفعت نسبة الأرض التى يحوزها من يقع فى فئة أقل من خمسة أفدنة لتشكل ٦٧,١٪ من اجمالى الأرض الزراعية وتجدر الاشارة أن هذه النسبة كانت ٣٧,٨٪ فقط عام ١٩٦١ .

تطور توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر (١٩٦٥ - ١٩٧٧)

	١٩٦٥				١٩٧٧				التغير زيادة او نقصا فى : ١٩٦٥ - ١٩٧٧	
	عدد الملاك بالألف	المساحة المملوكة بالألف فدان	نسبة		عدد الملاك بالألف	المساحة المملوكة بالألف فدان	نسبة		عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان
			الملاك ٪	الأرض ٪			الملاك ٪	الأرض ٪		
اقل من ٥ افدنة	٣٠٣٣	٣٦٩٣	٩٤,٥	٥٧,١	٣٣١٣	٢٨٧٦	٩٥	٥٢,٠	٢٨٠ +	٨١٧ -
٥ —	٧٨	٦١٤	٢,٤	٩,٥	٩٤	٦١٦	٢,٧	١١,١	١٦ +	٢ +
١٠ —	٦١	٥٢٧	١,٩	٨,٢	٤٤	٥٧٢	١,٣	١٠,٣	١٧ -	٤٥ +
٢٠ —	٢٩	٨١٥	٠,٩	١٢,٦	٢٣	٦٦٨	٠,٧	١٢,١	٦ -	١٤٧ -
٥٠ —	٦	٣٩٢	٠,٢	٦,١	٦	٤٧٣	٠,٢	٨,٥	—	٨١ +
١٠٠ فدان	٤	٤٢١	٠,١	٦,٥	٢	٣٣٠	٠,١	٦,٠	٢ -	٩١ -
المجموع	٣٢١١	٦٤٦٢	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٣٤٨٢	٥٥٣٥	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٢٧١ +	٩٢٧ -

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى

وفى داخل هذه الفئة ، أقل من فدان وحتى ٥ أفدنة ، تتمثل مأساة الزراعة المصرية ، إذ استنادا إلى الأرقام التفصيلية الموجودة بالجدول رقم (٢) والتى تخص عام ١٩٧٠ ، نجد أن النصيب المتوسط للفلاح الذى يحوز أقل من فدان هو ٣٩, ٠ من الفدان ! وفى حين أن نسبة هؤلاء الحائزين تصل إلى ٧٠ ٪ من اجمالى عدد الحائزين فان الأرض التى تشكل

قاعدتهم الانتاجية ليست إلا ١٦,٦٪ فقط من اجمالى مساحة الأراضى .

وكما يبدو من الجدول تتزايد درجة تمركز حيازة الأرض كما اقتربت الحيازة من الملكيات الكبيرة وخاصة فى كل من فئتى حيازة (٥٠ ـ ١٠٠ فدان) وأكثر من ١٠٠ فـدان ، إذ يميل المتـوسط بشكل ملموس إلى الاقتراب من نهاية الفئة أو الاقتراب من ذلك . أو تجاوزها خاصة بالنسبة للفئة الأخيرة . .

ويثبت هذا على الأقل ان الاصلاح

الـزراعى وتحديـد الملكية بحـد أقصى ١٠٠ فـدان لا تعنى فى جوهـر عملية الاستغلال الزراعى أن تحقق تقارب بين فئات الملاك على نحو أو آخر . ففى الملكية الزراعية وتوزيعها كما فى الحيازة تظل نسبة كبيرة من المسيطرين على وسيلة الانتاج الرئيسية - الأرض - وليس بـالضرورة المالكين لها ، مهيمنة على قسم كبير من هذه الوسيلة . ففى توزيع الملكيات الزراعية لسنة ١٩٧٧ يستأثر ١ ٪ من مجموع الملاك - وهم من يملكون ٢٠ فدانا فأكثر بنسبة ٢٦,٦ ٪ من اجمالى الأرض الزراعية

وفى سنة ١٩٧٠ كانت نفس النسبة من الحائزين لنفس الفئة من الحيازة : أى ٢٠ فدانا فأكثر تسيطر على ٢٩,٥ ٪ من اجمالى أراضى الحيازات .

الاستثمارات والزراعة

ومن المتناقضات التى لا يمكن حجبها عن دارس المسألة الزراعية ، تلك المتعلقة بحجم رأس المال المستثمر فى الزراعة واستمرار انخفاض نسبته إلى اجمالى الاستثمارات القومية ، ولم يغير من ذلك حدة المشكلة الغذائية ، بحيث تكون حافزا حقيقيا ـ وليس

دعائيا فقط ـ على مواجهة هذه المشكلة مواجهة فعلية . .

ففى الوقت الذى كانت فيه الاستثمارات فى قطاع الزراعة فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤ قد وصلت إلى ٣٥٥ مليون جنيه تمثل ٢٣٪ من مجمل استثمارات الخطة ، فان هذه النسبة تراجعت عام ٦٩/ ١٩٧٠ إلى ١٧,٧٪ وواصلت الانخفاض عاما بعد عام ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام ١٩٧٦ إذلم تكن إلا ٦,٧٪ فقط . . ثم ارتفعت بعد ذلك ومثلت

عام ٨٢ / ١٩٨٣ نحو ٩,٦ ٪ أى ٣٦٨ مليون جنيه من اجمالى الاستثمارات فى كل القطاعات والبالغة ٣٨١٨,٦ مليون جنيه . (انظر جدول رقم ٣) .

وما نستطيع أن نلمسه من الجدول المتعلق بالاستثمارات فى قطاع الزراعة هو أن حجم الاستثمارات الاجمالى فى فترة السبعينات انخفض انخفاضا مروعا بالمقارنة بما كان

مخصصا للاستثمار فى الزراعة فى منتصف الستينات (٣٥٥ مليون جنيه) . وان هذا عكس اهمالا لا يستهان به لهذا القطاع أسهم

كعامل أساسى فى تدهور الزراعة المصرية . .
ومن ناحية أخرى نلمس مباشرة التطور الذى طرأ على دور رأس المال الخاص فى النشاط الزراعى بين أول السبعينات وآخرها إذا ارتفع حجم الاستثمار الخاص من ٢,٧ مليون جنيه إلى ٤٠ مليونا . . !

ويعكس هذا بالتأكيد طبيعة ما حدث من تغير فى داخل هيكل الاقتصاد المصرى بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والتسهيل المعطى لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى وما يتمتع به من حماية . . وتطور التشريعات

لحماية هذه التغيرات وتكريسها . .

فارتفع نسبة اسهام رأس المال الخاص فى الاستثمارات من ٤,٤٪ إلى ١٥,٥٪ بين ٦٩/ ١٩٧٠ و ١٩٧٩ . هو بلورة سياسة

أوضاع الحيازة فى القرية المصرية فى ١٩٧٠

فئة الحيازة	الحائزون	(١)	المساحة	(١)	متوسط حيازة كل فئة
	عدد	٪	بالفدان	٪	
اقل من فدان	٢٣٢٦٤٩٤	٧٠,١	٩١١٤٥٤	١٦,٦	٠,٣٩
١ ـ ٢ فدان	٤٢٥٧٤٠	١٢,٨	٥٦٦٩٥٦	١٠,٣	١, ٣
٢ ـ ٣	٢٠٠٤٣٤	٦	٤٦١٤٢٢	٨,٤	٢, ٣
٣ ـ ٤	١١٨١٦٨	٣,٦	٣٨٩١٦١	٧,١	٣, ٣
٤ ـ ٥	٨٠٧٩٠	٢,٤	٣٥١٢٩٦	٦,٤	٤, ٦
٥ ـ ١٠	٩١٠٨١	٢,٨	٦٠٧٢٨٥	١١,١	٦, ٦
١٠ ـ ٢٠	٤٤٤٧٥	١,٣	٥٨٤١٨١	١٠,٦	١٣, ١
٢٠ ـ ٥٠	٢٣١٤٧	٠,٧	٦٦١٠٥٤	١٢,١	٢٨, ٥
٥٠ ـ ١٠٠	٧٢٦٧	٠,٢	٥٥٠٦٦٤	١٠	٧٥, ٧
١٠٠ +	١٥٢٨	٠,١	٤٠٧٢٠٧	٧,٤	٢٦٦,٤
المجموع	٣٣١٩١٢٤	١٠٠	٥٤٩٠٦٨٠	١٠٠	

المصدر : د . عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٩ ، القاهرة ، ص ٣٦

الانفتاح وتطبيق قانون استثمار رأس المال المحلى والأجنبى واعطاء رأس المال المحلى نفس المميزات التى منحت لرأس المال

نفس المميزات التى منحت لرأس المال الأجنبى والسماح لرأس المال الخاص بالاستثمار فى القطاع الزراعى والانتاج الحيوانى والثروة المائية مع اعفاء معظم نشاطاته من الضرائب بكافة أنواعها . بل وتقديم تيسيرات كثيرة له سواء فيما يتعلق بعدم خضوع منتجاته للتسعيرة الجبرية أو بتقديم التمويل المصرفى بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة وآجال السداد .

ولكن الملاحظ برغم ذلك التغيير الملموس فى دور رأس المال الفردى الخاص المحلى والأجنبى ، ان التوجه إلى الاستثمار فى قطاع

الزراعة لم ينل إلا نصيبا هزيلا من جملة المشروعات الاستثمارية الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار والمناطق الحرة . .

فحتى ٣٠ يونيو ١٩٨٤ بلغ عدد المشروعات الموافق عليها فى كل القطاعات ١٦٠٨ مشروعات منها ٣٢٧ مشروعا فى المناطق الحرة و١٢٨١ مشروعا «داخل البلاد» . . وبلغت قيمة رأس المال المصرح به لاجمالى المشروعات نحو ٥٩٧٣,٣ مليون جنيه (منها ٢٤١١,٤ مليونا بالعملة المحلية) كما تقدر التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات بنحو ١١٦٠٣,٧ مليون جنيه .

وإذا نظرنا لنصيب المشروعات الزراعية فإننا نجد أن المشروعات الموافق عليها ليست سوى ٩٤ مشروعا (بنسبة ٧,٣ فقط من اجمالى العدد) وبلغت جملة رؤوس أموالها ٢٨٥,٦ مليون جنيه (بنسبة ٥,٣٪ من اجمالى الاستثمارات داخل البلاد لكل المشروعات) ! وهذا يعنى أن التوجه لرأس المال لا ينشغل بالمشكلة الزراعية والغذائية بمصر وانما ينشغل بتحقيق أرباحه أولا عبر مشروعات أخرى « صناعية » وتمويلية . . ولذلك يظل نصيب الزراعة من الاستثمارات الأقل بالقياس بالمشروعات الأخرى . ولابد

هنا أن نلفت النظر إلى طبيعة التوجه لرأس المال العربى والأجنبى فى اجمالى المشروعات والتى تعكسها جملة رؤوس أمواله الموجهة إلى الزراعة والتى لم تمثل إلا ٢٤ ٪ فقط من جملة

رأس المال ، نصيب رأس المال العربى فيها ١٥ ٪ والباقى ٢ ٪ للولايات المتحدة و٤ ٪ لدول السوق الأوروبية المشتركة و٣ ٪ لدول أخرى ، فى حين ظل ٧٦ ٪ من رأس المال المستثمر محليا .

ولقد تبع السياسة الاقتصادية لفترة السبعينات ازدياد فى القيمة المطلقة من الدخل

الزراعى فى الدخل المحلى الاجمالى إلا أن نصيب الزراعة انخفض كنسبة مئوية داخل اجمالى الدخل . ولا يرجع ذلك الازدياد فى القيمة المطلقة للسياسة الاستثمارية طبقا لقوانين الانفتاح الاقتصادى . إذ كما رأينا لا تمثل المشروعات الزراعية إلا نصيبا هزيلا فيها فضلا عن أن المشروعات التى تم العمل بها هى ٣٨ مشروعا فقط من ٩٤ مشروعا

وفق عليها . ولكن يعود هذا الارتفاع إلى معدلات التضخم السنوى المحلى وازدياد قيمة تكلفة الانتاج نظرا لارتفاع أسعار المدخلات

الزراعية المستوردة وكذلك نظرا لارتفاع قيمة قوة العمل كنتيجة لندرة الأيدى العاملة بعد اتباع سياسة التهجير للعاملين المصريين نحو أسواق العمل الخارجية .

وبرغم ارتفاع قيمة الانتاج الزراعى من ٧٦١ مليون جنيه عام ٧٠/ ١٩٧١ إلى ٤٠١٦ مليون جنيه عام ٨٣/١٩٨٤ فان نسبة ما تمثله هذه القيمة فى اجمالى الدخل المحلى انخفضت من ٢٨,٥٪ إلى ١٧,٦٪ بين سنتى المقارنة . (انظر جدول رقم ٤)

وتفسير ذلك هو ازدياد القيمة المطلقة

لاجمالى الدخل المحلى من القطاعات الأخرى

الاستثمارات فى قطاع الزراعة ونصيب القطاع العام والخاص منها ونسبتها إلى اجمالى الاستثمارات فى كل القطاعات (بالمليون جنيه)

السنة	الاستثمار فى الزراعة: القطاع العام	الاستثمار فى الزراعة: القطاع الخاص	الاستثمار فى الزراعة: الاجمالى	اجمالى الاستثمارات فى كل القطاعات الاقتصادية	نصيب الزراعة من اجمالى الاستثمارات
١٩٧٠ / ٦٩	٥٨,٦	٢,٧	٦١,٣	٣٤٦	١٧,٧
١٩٧١ / ٧٠	٥٠,٤	٢,٩	٥٣,٣	٣٦١,٥	١٤,٧
١٩٧٢ / ٧١	٤٢,٠	١,٩	٤٣,٩	٣٦٩,٥	١١,٩
١٩٧٣	٥٥,٥	٢,١	٥٧,٦	٤٦٦,٧	١٢,٣
١٩٧٤	٥١,٧	٢,٥	٥٤,٢	٦٨٥,١	٧,٩
١٩٧٥	١٨,٦	٦,٠	٩٤,٦	١٢٨٢,٣	٧,٤
١٩٧٦	٩٢,٤	٦,١	٩٨,٥	١٤٨١,١	٦,٧
١٩٧٧	١٢٩,٠	١٧,٤	١٤٦,٤	١٨٧٣,٣	٧,٨
١٩٧٨	١٥٩,٤	٢١,٩	١٩١,٣	٢٦٨٤,٥	٧,١
١٩٧٩	٢١٨,٠	٤٠,٠	٢٥٨,٠	٢٧٦١,٠	٩,٣
١٩٨٠	—	—	٣٨٥,٢	٤٠٦٢,١	٩,٤
١٩٨٢ / ٨١	—	—	٤٤٨,٦	٤٣١٦,٢	١٠,٣
١٩٨٣ / ٨٢	—	—	٣٦٨,٢	٣٨١٨,٦	٩,٦

المصادر : وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ، ٦٩ / ٧٠ ـ ١٩٧٩ القاهرة ، اغسطس ١٩٨١ ، ص ص ١٦٢ ـ ١٦٤ .
البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الأول ١٩٨٤ ص ١٥١

البترول والسياحة والخدمات . . وكذلك ارتفاع نسبة التحويلات من أجور ودخول العاملين المصريين من بالخارج .

الاستثمارات وأثرها

على تطور وسائل الانتاج الرئيسية بالزراعة :

لاشك أن مايسمى بالتوسع الأفقى والرأسى فى قطاع الزراعة ، والذى يعنى توسع أو ازدياد الرقعة المنزرعة من الأرض ، وكثافة استغلال التربة عبر تطبيق سياسة

الدورات الزراعية ، وزراعة الأرض بأكثر من محصول فى السنة ، يرتبط ارتباطا وثيقا بتراكم رأس المال الموجه نحو قطاع الزراعة ، بالاضافة إلى الأهمية الخاصة المتعلقة ليس فقط

بكم رأس المال ولكن أيضا بالكيفية التى يتوجه بها نحو انتاج بعينه ، خاصة فى ظل ما يسمى بالمشكلة الغذائية بمصر ، التى هى دون شك ليست إلا جزءا من المشكلة الاقتصادية لمصر بشكل أعم .

وكما رأينا منذ قليل ، لم يكن خط الاستثمارات بالزراعة فى الفترة محل الدراسة يمثل تغيرا كيفيا . . وإذا اعتمدنا على القياس

الكمى لتحديد مدى التغير الفعلى لوسيلة الانتاج الرئيسية أى الأرض الزراعية فاننا سنواجه فورا بتأكيد لهذا الانعدام فى التغير كيفيا فى قطاع الزراعة بشكل عام

فالمساحة المحصولية تطورت بين ١٩٧٠ و١٩٨٢ بنسبة ٣,٩٪ فقط أى بزيادة ٤٢٠ فدانا محصوليا عام ١٩٨٢ بالمقارنة بأول الفترة ولا يمثل ذلك دلالة اقتصادية تستحق ذكرها لاظهار تحسن ما فى التوسع فى الانتاج الزراعى أوفى تطور وسيلة الانتاج الرئيسية بالزراعة وفى داخل كل مساحة محصولية خاصة بالمحاصيل الشتوية أو الصيفية أو النيلية نلمس تذبذب المساحة ارتفاعا وانخفاضا ولكن أتجاهها جميعا نجو الانخفاض فى آخر المطاف ، وذلك باستثناء المساحة المخصصة

للبساتين التى شهدت تطوراً ملحوظاً يرجع لعوامل اقتصادية تشجع التوجه نحو المحاصيل البستانية لأغراض التصدير . انظر جدول رقم (٥) .

ويلفت النظر فى تطور المساحات المحصولية نحو الانخفاض بشكل عام وخاصة بالنسبة للمحاصيل التى تقع بمواسمها المواد الغذائية الأساسية للشعب كالفول والذرة والقمح والأرز فى حين يرتفع فى الجانب الآخر بشكل ملموس مساحة الأراضى المخصصة للبساتين بنحو ٥٩ ٪ والخضروات بنحو ٤٦ ٪ (انظر

جدول رقم ٦)

وكان لهذا التحول السلبى لقطاع الزراعة أثر مباشر على ارتفاع المعدلات السنوية للواردات الغذائية والاعتماد على السوق الرأسمالى الدولى فى توفير ٥٢ ٪ من هذه الاحتياجات عام ١٩٨٣ بعد أن كانت ٢٣ ٪ فقط عام ١٩٧١ . ومن ناحية أخرى بعد أن كانت الصادرات الزراعية تشكل ٧٠ ٪ من جملة الصادرات المصرية عام ١٩٦٤ لم تعد هذه النسبة إلا ١٧ ٪ فقط عام ٨٣/١٩٨٤ .

الانتاج الزراعى :

إذا انتقلنا إلى الانتاج الزراعى فاننا نشهد انه تحقق ارتفاع متباين بالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية بينما انخفض البعض

بتكلفة عوامل الانتاج الثابت

نصيب الزراعة فى الدخل المحلى الاجمالى

مليون جنيه

	اجمالى الدخل المحلى	الزراعة	نصيب الزراعة
١٩٧١/٧٠[١]	٢٦٧٠,٦	٧٦١,٥	٢٨,٥
١٩٧٢/٧١[١]	٢٧٨٣,٠	٧٩١,٦	٢٨,٤
١٩٧٣[٢]	٣٠٦٠,٦	٩٥٥,٥	٣١,٢
١٩٧٤[٣]	٣٧٥١,٠	١٢٨٠,٠	٣٤,١
١٩٧٥[٤]	٤٧٧٨,٨	١٤٦٨,٥	٣٠,٦
١٩٧٦[٥]	٥٢٦٨,٠	١٤٩١,٠	٢٨,٣
١٩٧٧[٥]	٥٧٠٥,٠	١٤٩٠,٠	٢٦,١
١٩٧٨[٥]	٦٢٣٢,٠	١٥٦١,٠	٢٥,٠
١٩٧٩[٥]	٦٨٤٣,٠	١٦١٣,٠	٢٣,٥
١٩٨٠[٥]	٧٤٩٦,٠	١٦٦١,٠	٢٢,١
١٩٨١/٨٠[٦]	١٤٣٣٨,٥	٢٩١٠,٠	٢٠,٢
١٩٨٢/٨١[٦]	١٥٧٣٧,٢	٣٠٢١,٠	١٩,٢
١٩٨٣/٨٢[٧]	٢١١٠٤,٧	٣٨٨٦,٠	١٨,٤
١٩٨٤/٨٣[٧]	٢٢٨٠٣,٢	٤٠١٦,٠	١٧,٦

هوامش :

(١) على أساس اسعار ٦٩/١٩٧٠ ، (٢) على اساس ١٩٧٢ ، (٣) على اساس ١٩٧٣ (٤) على اساس ١٩٧٤ ، (٥) على اساس ١٩٧٥ ، (٦) على اساس اسعار ٧٩/١٩٨٠ ، (٧) على اساس اسعار ٨١/١٩٨٢ .

المصادر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٢٩ ـ العدد الاول ـ ١٩٧٦ . المجلد ٣٣ ـ العدد الاول ١٩٨٠ ، المجلد ٣٧ ـ العدد الثانى ـ ١٩٨٤ .

المساحات المخصصة للمحاصيل المختلفة (الف فدان)

	المحاصيل الشتوية	المحاصيل الصيفية	المحاصيل النيلية	البساتين	اجمالى المساحة المحصولية
١٩٧٠	٤٨٣٥	٥٠٥٣	٦١٨	٢٤٤	١٠٧٥٠
١٩٧١	٤٨٦٩	٥٠١٢	٦١٣	٢٤٩	١٠٧٤٣
١٩٧٢	٤٩١١	٥٠٧٨	٥٩٥	٢٥٣	١٠٨٣٧
١٩٧٣	٤٩٤٣	٥٠٧٥	٦٤٨	٢٥٨	١٠٩٣٤
١٩٧٤	٤٩٨٠	٥١٠١	٦٦٧	٢٧٣	١١٠٢١
١٩٧٥	٥٠٦٩	٥٠٨٣	٧٢٣	٢٨٥	١١١٦١
١٩٧٦	٥٠٤٢	٥١١٢	٧٣٤	٣١٣	١١٢١١
١٩٧٧	٤٩٥٨	٥٠٨٢	٧٥٠	٣٢١	١١١١١
١٩٧٨	٥٠٢٩	٤٩٦٨	٨١٣	٣٣٢	١١١٤٢
١٩٧٩	٥٠٦٣	٥٠٥١	٧٨١	٣٤٢	١١٢٣٧
١٩٨٠	٤٩٢٩	٥٠٤٠	٨٠٣	٣٦٠	١١١٣٢
١٩٨١	٤٧٦٢	٤٦٥٤	٥٣٥	٣٥٠	١١٢٦٢
١٩٨٢	٤١١٤	٦٦٦٧ (*)	—	٣٨٩	١١١٧٠
١٩٨٣	—	٣٣٠٢	٥٨٤	—	—
١٩٨٤	—	٣٢٦٤	٥٥٠	—	—

هوامش : اهم المحاصيل الشتوية هى : القمح والفول والشعير والبصل والبرسيم
اهم المحاصيل الصيفية هى : القطن والأرز والذرة الرفيعة وقصب السكر
اهم المحاصيل النيلية هى : الذرة الشامية
(*) تشمل مساحة المحاصيل النيلية

المصادر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد ٣٤ ـ العددان الاول والثانى ١٩٨١ ، المجلد ٣٧ ـ العدد الأول ١٩٨٤ ، وزارة الزراعة ـ التقديرات النهائية للمحاصيل الصيفية والنيلية عام ١٩٨٤ مقارنة بعام ١٩٨٣ .

الارقام القياسية لتطور المساحات المحصولية حسب المحاصيل

سنة الأساس ١٩٧٠ = ١٠٠

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
إجمال المساحة المحصولية	١٠٠	٩٩,٩	١٠٠,٨	١٠١,٦	١٠٢,٦	١٠٣,٨	١٠٤,٣	١٠٣,٣	١٠٣,٦	١٠٤,٥	١٠٣,٥	١٠٤,٧	١٠٣,٩	—	—
مساحة المحاصيل الشتوية	١٠٠	١٠٠,٧	١٠١,٥	١٠٢,٢	١٠٣,	١٠٤,٨	١٠٤,٢	١٠٢,٥	١٠٤	١٠٤,٧	١٠١,٩	٩٨,٤	٨٥,٠	—	—
مساحة المحاصيل الصيفية	١٠٠	٩٩,٢	١٠٠,٥	١٠٠,٤	١٠٠,٩	١٠٠,٦	١٠١,١	١٠٠,٥	٩٨,٣	٩٩,٩	٩٩,٧	٩٢,١	١١٧,٥	٦٥,٣	٦٤,٥
مساحة المحاصيل النيلية	١٠٠	٩٩,٢	٩٦,٣	١٠٤,٨	١٠٧,٩	١١٧,	١١٨,٧	١٢١,٣	١٣١,٥	١٢٦,٣	١٢٩,٩	٨٦,٥		٩٤,٤	٨٩,٠
مساحة البساتين	١٠٠	١٠٢,	١٠٣,٦	١٠٥,٧	١١١,٨	١١٦,٨	١٢٨,٢	١٣١,٥	١٣٦	١٤٠,١	١٤٧,٥	١٤٣,٤	١٥٩,٤	—	—
مساحة الخضروات	١٠٠	١٠٠,٨	١٠٥,	١١٤ ,	١١٥,	١٢٠,٩	١٢٨,٦	١٢٧,٧	١٣١,٤	١٤٢,٣	١٤٦,٤	—	—	—	—

حسبت هذه النسب بالاعتماد على الأرقام المطلقة الخاصة بالمساحات المحصولية الواردة بالمراجع التالية :
- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ـ المجلد ٣٤ ، العددان الاول والثانى ١٩٨١ ، المجلد ٣٧ ، العدد الاول ١٩٨٤ ، والنشرة الشهرية لادارة البحوث الاقتصادية العامة للبنك الاهلى المصرى ، التطورات الاقتصادية المحلية ، ابريل ١٩٨٥ .

الآخر بدرجات متفاوتة الأهمية . . ولكن أيا من التغيرين زيادة أو نقصا لم يأخذ منحنى خطيا وإنما تذبذب ارتفاعا وانخفاضا . .

ولكن فى خر الفترة (انظر جدول رقم ٧) سجل اتجاهه العام . .

ونجد من بين المحاصيل التى سجلت ارتفاعا متواضعا خلال الفترة هى القمح والشعير والبصل والذرة الشامية وقصب السكر والخضروات . . بينما المحاصيل التى انخفض انتاجها فتتمثل فى الفول (وان كان بدأ يسجل ارتفاعا عام ١٩٨٣) والأرز والقطن . . وكان الانخفاض الأكثر حدة ما سجله انتاج كل من محصول الذرة الرفيعة والعدش . .

ويدخل فى زيادة الانتاج أو انخفاضه عاملان أساسيان الأول هو المساحة المنزرعة

والمحصولية وتطورها والثانى معدل متوسط غلة الفدان . . فالانتاج من القمح على سبيل المثال ارتفع بنحو ٣١٪ بين ١٩٧٠ و ١٩٨٣ وذلك برغم أن المساحة المحصولية لم تزد إلا بنسبة ١,٢٪ فقط ، وترجع هذه الزيادة إذن إلى ما حققته غلة الفدان من ارتفاع بلغ ٣٠٪ . . ونفس الشىء نجده بالنسبة لمحصول الفول الذى انخفضت المساحة المخصصة له بنحو ٢٣٪ إلا أن الانتاج ارتفع بنسبة ٦٪ نظرا لارتفاع غلة الفدان بنسبة ١٣٪ . . ولكن هذه الظاهرة المتعلقة بالانتاج قد تأخذ صورة عكسية إذ تنخفض

غلة الفدان بصورة ملموسة مما يترتب عليه

اعادة التوازن للانتاج بزيادة المساحة المحصولية . . وهذا ما نجده بالنسبة لمحصول قصب السكر الذى انخفضت غلة الفدان منه بنسبة ٨ ٪ بينما ارتفع الانتاج بنسبة ٤١ ٪ وذلك نظرا لزيادة المساحة المحصولية بنسبة ٣٦ ٪ ويحدث النقص فى الانتاج بالطبع نتيجة انخفاض المساحة المخصصة لمحصول ما وثبات متوسط غلة الفدان أو نتيجة انخفاضهما معا . . (انظر جداول ٨ و٩ و١٠)

وما نلمحه بشكل عام ، فيما يتعلق بمتوسط

غلة الفدان هو حدوث تطور نسبى بالنسبة لبعض المحاصيل مثل القمح والفول والقطن والشعير . والذرة الشامية والأرز ، بينما

انخفضت غلة الفدان بالنسبة لقصب السكر والذرة الرفيعة والعدس . .

ويرجع الانخفاض فى المحصولية أو فى غلة الفدان لعوامل فنية عديدة لعل أهمها ارهاق التربة بالدورة الزراعية التى يتم خلالها زراعتها بأكثر من محصول فى السنة . وكذلك يعود لمشكلتى الرى والصرف ، فالاسراف فى استخدام المياه فى الرى أو فى عدم اتباع

أساليب صرف أكيدة يفقر التربة من المكونات الأساسية الضرورية لتغذية النبات إلى جانب رفع درجة ملوحتها . . إلى آخره .

وفى الختام تجدر الاشارة إلى أن المشكلة الـزراعية المصـرية ـ جـزء من المشكلة

الاقتصادية ككل ووجود مخرج لها لا يمكن أن يتم إلا من خلال ايجاد مخرج لمجمل الاقتصاد المصرى من التبعية والتخلف . أى بتوجيه السياسة الاقتصادية نحو انتاج الحاجات الاجتماعية الأساسية لغالبية الشعب المصرى

من المستحقين المباشرين . . وذلك يحدث من خلال تغيير جذرى فيما يتعلق بـالقطاع الزراعى فى كم وكيف تراكم رأس المال الموجه نحو هذا القطاع . . وتغيير العـلاقات الاجتماعية للانتاج لمواجهة مسألة تحول الوحدات الانتاجية الزراعية إلى مجرد وحدات قزمية لا يمكن حتى أن تضمن توفير الحاجات الغذائية والدخل الضرورى لمعيشة ولاعادة

الانتاج من المحاصيل الزراعية الرئيسية (بآلاف طن مترى)

السنة/المحصول	قمح	شعير	فول	بصل	عدس	خضروات	الأرز	الذرة الرفيعة	ذرة شامية	القطن	قصب السكر	الفاكهة
١٩٧٠	١٥١٩	٨٤	٢٧٨	٤٥٥	٣٣	٥١٥٩	٢٦٠٥	٨٧٤	٢٣٩٧	١٠,٨	٦٩٣٤	١٣٨٤
١٩٧١	١٧٣٢	٧٧	٢٥٦	٦٠٠	٥٠	٥٢٣٢	٢٥٣٤	٨٥٤	٢٣٤٤	١٠,١	٧٤٨٦	١٦٦٤
١٩٧٢	١٦١٨	١٠٩	٣٦١	٥١٩	٥٤	٥٤١٥	٢٥٠٧	٨٣١	٢٤٢١	١٠,١	٧٧٠١	١٧٤٣
١٩٧٣	١٨٣٧	٩٦	٢٧٣	٥٢٠	٦٢	٥٦٨٨	٢٢٧٤	٨٥٣	٢٥٠٧	١٠,٢	٧٣٤٩	١٨١٨
١٩٧٤	١٨٨٤	٨٩	٢٣٥	٧٤٨	٥١	٦٠٠٦	٢٢٤٢	٨٢٥	٢٦٤٠	٩,٨	٧٠١٨	١٩٧١
١٩٧٥	٢٠٣٣	١١٨	٢٣٤	٦٠٣	٣٩	٦٥٢٠	٢٤٢٣	٧٧٥	٢٧٨١	٨,٨	٧٨٢٤	٢٠٦٨
١٩٧٦	١٩٦٠	١٢٥	٢٣٧	٦٨٣	٣٨	٦٩٢٢	٢٣٠٠	٧٥٨	٣٠٤٨	٧,٦	٨٤٤٦	٢٠١١
١٩٧٧	١٦٩٩	١١٢	٢٥٠	٧٢٤	٢٤	٦٧٥٠	٢٢٧٥	٦٤٧	٢٧٢٥	٧,٩	٨٣٧٩	١٩٠٢
١٩٧٨	١٩٤٣	١٣٣	٢٣٢	٥٩٩	١٦	٧٧٤٦	٢٣٥٨	٦٨٦	٣١١٧	٧,٥	٨٢٩٦	٢٠٨٥
١٩٧٩	١٨٥٦	١٢٢	٢٣٦	٥٦٠	٩	٧٧٧٦	٢٥٠٧	٦٣٥	٢٩٣٨	٨,٨	٨٧٩١	٢٣٧٣
١٩٨٠	١٧٩٦	١٠٧	٢٢١	٦١١	٧	٦٨٨٩	٢٣٤٨	٦٤٣	٣٢٣١	١٠,٦	٨٦١٨	٢٧٠٤
١٩٨١	١٩٣٨	١٠٣	٢٠٨	٦٧٥	٥	—	٢٢٣٤	٦٥٣	٣٣٠٨	١٠,٠	٨٨٠٥	—
١٩٨٢	٢٠١٧	١٢١	٢٦٠	٤٥٩	٦	—	٢٤٣٩	٥٩٦	٣٣٤٧	٩,٢	٨٧٤٠	—
١٩٨٣	١٩٩٦	١٣٢	٢٩٥	٦١٨	٧	—	٢٤٤٠	٦٢٢	٣٥٠٩	٨,٨	١٠٠٠٥	—

الأرقام الخاصة بانتاج القطن بالمليون قنطار مترى .

المراجع :

FAO, Amnuaires de la production, de 1970, 1982 , Rome,

— البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية ـ المجلد ٢٩ . العددان الأول . ١٩٧٦ . المجلد ٣٤ . العددان الأول والثانى . ١٩٨١ . المجلد ٣٧ . العدد الأول ١٩٨٤ .

— د . محمد دويدر الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ . منشأة المعارف بالاسكندرية ـ ص ١١٦ .

الأرقام القياسية للانتاج بالنسبة للمحاصيل المختلفة

	قمح	شعير	فول	عدس	بصل	ذرة شامية	ذرة رفيعة	ارز	قصب سكر	خضروات	قطن
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧١	١١٤	٩١,٦	٩٢	١٥١,٥	١٣١,٨	٩٧,٧	٩٧,٧	٩٧,٢	١٠٧,٩	١٠١,٤	١٠١
١٩٧٢	١٠٦,٥	١٢٩,٧	١٢٩,٨	١٦٣,٦	١١٤	١٠١	٩٥	٩٦,٢	١١١	١٠٤,٩	١٠١,٢
١٩٧٣	١٢٠,٩	١١٤,٢	٩٨,٢	١٨٧,٨	١١٤,٢	١٠٤,٥	٩٧,٦	٨٧,٢	١٠٦	١١٠,٢	٩٧,٤
١٩٧٤	١٢٤	١٠٥,٩	٨٤,٥	١٥٤,٥	١٦٤,٤	١١٠,١	٩٤,٤	٨٦	١٠١,٢	١١٦,٤	٨٥,٧
١٩٧٥	١٣٣,٨	١٤٠,٤	٨٤,١	١١٨,١	١٣٢,٥	١١٦	٨٨,٦	٩٣	١١٢,٨	١٢٦,٣	٧٥,٥
١٩٧٦	١٢٩	١٤٨,٨	٨٥,٢	١١٥,١	١٥٠,١	١٢٧,١	٨٦,٧	٨٨,٢	١٢١,٨	١٣٤,١	٧٧,٢
١٩٧٧	١١١,٨	١٣٣,٣	٨٩,٩	٧٢,٧	١٥٩,١	١١٣,٦	٧٤	٨٧,٣	١٢٠,٨	١٣٠,٨	٨٩,٧
١٩٧٨	١٢٧,٩	١٥٨,٣	٨٣,٤	٤٨,٤	١٣١,٦	١٣٠	٧٨,٤	٩٠,٥	١١٩,٦	١٥٠,١	٩٨,٣
١٩٧٩	١٢٢,١	١٤٥,٢	٨٤,٩	٢٧,٢	١٢٣	١٢٢,٥	٧٢,٦	٩٦,٢	١٢٦,٧	١٥٠,٧	٩١,٧
١٩٨٠	١١٨,٢	١٢٧,٣	٧٩,٥	٢١,٢	١٣٤,٢	١٧٦,٤	٧٣,٥	٩٠,١	١٢٣,٢	١٣٣,٥	٩٧,٩
١٩٨١	١٢٧,٥	١٢٢,٦	٧٤,٨	١٥,١	١٤٨,٣	١٣٨,٠	٧٤,٧	٨٥,٧	١٢٧	—	٩٧,٦
١٩٨٢	١٣٢,٧	١٤٤,٠	٩٣,٥	١٨,١	١٠٠,٨	١٣٩,٦	٦٨,٢	٩٣,٦	١٢٦	—	٩٢,٢
١٩٨٣	١٣١,٤	١٢٧,١	١٠٦,١	٢١,٢	١٣٥,٨	١٤٦,٣	٧١,١	٩٣,٦	١٤٤,٢	—	٨٥

الأرقام القياسية للمساحات المحصولية

السنوات	القمح	شعير	الفول	العدس	البصل	ذرة شامية	ذرة رفيعة	ارز	قصب السكر	قطن
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧١	١٠٣	٨٤,٣	٨٧,٣	١٣٨,٢	١٠٥,٩	١٠١,٥٠	٩٨,٦	٩٩,٥	١٠٣,٧	٩٣,٨
١٩٧٢	٩٥	١٠٩,٦	١١٠,٦	١٤٢,٥	٩١,١	١٠٠,٥	٩١	١٠٠	١٠٨,٦	٩٥,٤
١٩٧٣	٩٥,٧	١٠١,٢	٩١,٥	١٥٧,٤	٧٣,٥	١٠٨,٢	٩٢,٤	٨٧	١٠٦,٤	٩٨,٣
١٩٧٤	١٠٥	٩٢,٨	٨٤,٥	١٤٠,٤	١٠٥,٨	١١٥,١	٩٤,٦	٩١,٩	١١٢,٣	٨٩,٣
١٩٧٥	١٠٦,٩	١٢٠,٥	٨٤,٨	١٢٣,٤	٧٩,٤	١١٨,٤	٩٣,٦	٩١,٦	١١٦,٦	٨٢,٧
١٩٧٦	١٠٧	١٢٥,٣	٩٠,٣	١٣٦,١	٨٢,٣	١٢٣,٧	٨٩	٩٣,٩	١٣٠,٦	٧٦,٧
١٩٧٧	٩٢,٦	١١٤,٤	٩٨,٥	١٠٢,١	٩١,١	١٠٩,٩	٧٨,٤	٩١	١٣٤,٤	٨٦,٢
١٩٧٨	١٠٥,٨	١٣٧,٣	٨٢,٤	٧٦,٦	٧٩,٤	١١٦,٧	٨٢,٤	٨٩,٦	١٣٣,٣	٧٣
١٩٧٩	١٠٦,٦	١٢٨,٩	٧٥,٧	٤٦,٨	٧٩,٤	١١٧,٣	٧٨,٦	٩٠,٧	١٣٣,٨	٧٣,٤
١٩٨٠	١٠٨,٧	١١٥,٦	٧٤,٢	٣١,٩	١٠٢,٩	١١٩	٧٩,٤	٨٤,٨	١٣٦	٧٦,٥
١٩٨١	١٠٧,٢	١٠٩,٦	٧٢,١	٢٣,٤	١٢٦,٤	١١٩	٧٩,٨	٨٣,٤	١٣٤,٩	٧٦,٧
١٩٨٢	١٠٥,٢	١٣٠,١	٨٣	٢٥,٥	٩١,١	١٢٠,٥	٧٣	٨٩,٥	١٣٦,٥	٧٢,٦
١٩٨٣	١٠١,٢	١٤٥,٧	٨٧,٥	٢٩,٧	١١٤,٧	١١٦	٧٥,٤	٨٨,٧	١٣٦,٥	٦٥,٧

الأرقام القياسية لمتوسط غلة الفدان من المحاصيل المختلفة

السنوات	قمح	شعير	فول	عدس	بصل	ذرة شامية	ذرة رفيعة	ارز	قصب سكر	قطن
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧١	١٠٩,٤	١٠٨	١٠٦,٥	١١٠	١١٣,٩	٩٦,٨	٩٩,٤	٩٧,٨	١٠٤,٢	١٠٧,٧
١٩٧٢	١١٢	١١٨	١٠٧,٦	١١٥,٧	١٠٧,٧	٩٩,٣	٩٨,٨	٩٦	١٠٢,٣	١٠٥,٩
١٩٧٣	١٢٦,٧	١١٤	٩٧,٨	١٢٠	١٣٢,٤	٩٥,٦	١٠٠,٥	١٠٠	٩٩,٦	٩٨,٦
١٩٧٤	١١٨,٩	١١٥	١٠٤,٣	١١٠	١٢٥,١	٩٤,٩	٩٤,٨	٩٣,٤	٩٠,٤	٩٥,٩
١٩٧٥	١٢٥,٨	١١٩	١٠٣,٢	٩٥,٧	١٣١,٨	٩٥,٦	٩٠,٨	١٠٠,٨	٩٧,٢	٩٠,٥
١٩٧٦	١٢٠,٦	١١٩	١٠٦,٥	٨٥,٧	١١٥,٩	١٠١,٢	٩١,٩	٩٣,٤	٩٣,٤	١٠٠,٣
١٩٧٧	١٢١,٥	١٢١	١٠٤,٣	٧١,٤	١٣٨,٣	٩٦,٨	٩١,٣	٩٦	٩٠,٢	٨٩,٣
١٩٧٨	١٢٠,٦	١١٦	١٠٥,٤	٦٢,٨	١٢٤	١١٢,٥	٩١,٣	١٠٠,٤	٨٩,٩	١١٦,٧
١٩٧٩	١١٤,٦	١١٤	١٠٣,٢	٥٨,٥	١٢٤,٥	١٠٥,٦	٩٠,٢	١٠٥,٧	٩٤,٨	١٢٥,٢
١٩٨٠	١١٦,٣	١١٢	٩٤,٥	٦١,٤	١٢٦	١١٨,٢	٩٢,٥	١٠٧,٨	٩٤,٧	١٣١,١
١٩٨١	١١٨,٩	١١٣	٩٦,٦	٦١,٤	—	١١٧	٩١,٣	١٠٢,٦	٩٤,١	١٢٧,٢
١٩٨٢	١٢٦,٧	١١١	١٠٥,٥	٦٨,٥	—	١١٧,٦	٩٠,٢	١٠٤,٣	٩٢,٣	١٢٦,٧
١٩٨٣	١٣٠,١	١٠٩	١١٣,٣	٧٠	—	١٢٣,٢	٩١,٣	١٠٥,٧	٩٢,٣	١٢٩,٣

انتاج قوة عمل المنتجين المباشرين . . وهذا التغيير فى تصورنا لا يتمثل شكله الأمثل إلا فى تحويل الأرض الزراعية إلى تعاونيات تجمع الأرض الزراعية فى وحدات انتاجية واسعة

انتاجها ودخلها للمنتجين المباشرين ، وليتوفر لتلك الوحدات استخدام أساليب ووسائل انتاج ميكانيكية على مساحات واسعة دون حدود من مصارف وترع وقنوات تلتهم نحو ربع الأرض الزراعية . وذلك يتضمن اذن تغيير وسائل الرى واستبدالها بنموذج رى مختلف يقوم على نقل المياه خلال مواسير بلاستيك وباستخدام اسلوب الرش والتنقيط . فذلك يضمن من ناحية أخرى عدم تبذير المياه الضرورية ، ليس للرى فقط وانما أيضا لاستصلاح أراض زراعية جديدة .

تلك بعض المسائل التي ينبغي النظر اليها

تلك بعض المسائل التى ينبغى النظر إليها عند حل المسألة الزراعية ، فالمشكلة لم تعد تطرح من مفهوم اعادة توزيع الأرض على الفلاحين (ثلاثة أو خمسة أفدنة لكل أسرة) من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، وانما تبدأ من تحقيق العدالة انطلاقا من نفى كل وجود

لملكيات فردية كبيرة وتحويل كل الأرض إلى تعاونيات فلاحية لانتاج الحاجات الغذائية الضرورية للشعب أولا والتخلى عن الفكرة الخطرة وغير الرشيدة التى تفضل انتاج ما يحتاجه السوق الرأسمالى الدولى لتوفير

العملات الأجنبية لتسديد أثمان الواردات الغذائية . . فالخطر يكمن فى تلك السياسة لأنه ربما يأتى يوم تصبح المشكلة الغذائية فيه الحبل الذى يلتف حول عنق الشعب المصرى ويكون الطرف المتحكم فيه فى البيت الأبيض أوفى الاليزيه . . ويكون الثمن المدفوع مقابل حفنة قمح أودقيق أرواح الآلاف من الشعب المصرى .

وإذا كانت المشكلة تتفاقم منذ سنوات طوال بتوقف ازدياد المساحة المنزرعة بل وانخفاض الأرض الزراعية بأكثر من ٦٠٠ ألف فدان خلال عشرين سنة ، وعدم

تحقق أصلاح أراضى زراعية جديدة فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٩ إلا ١٠٥ آلاف فدان ، مقابل ٨٨٨ ألف فدان بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ ، فان ذلك لا يمكن أن يستدرك بزيادة المساحة

الزراعية بمعدل ٢٠٠ ألف أو ٣٠٠ ألف فدان سنويا ولكن بمعدلات أكثر من ذلك بكثير وتوجيه رأس المال اللازم من أجل هذا الهدف وإلا سيأتى اليوم الذى تزحف فيه الرمال على ما تبقى من أراض زراعية قديمة وتصبح المشاكل أكثر تعقيدا وأطول علاجا . .

أن جوهر المسألة الزراعية أو المشكلة الزراعية بمصر ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلال الذى يعانى منه مجمل الهيكل الاقتصادى المصرى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، منذ أدمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى كنظام مهيمن .. وبالتالى فحل المشكلة الزراعية يرتبط جوهريا بنفى التبعية والتخلف واعادة التوازن الداخلى فى الهيكل الاقتصادى على مستوى عملية الانتاج وعلاقات الانتاج . وكل حل جزئى لن يكون إلا استمرارا لكل الحلول الجزئية التى اتبعت فى الماضى وأثبتت فشلها وتزيد يوما

بعد يوم من تبعية المجتمع وتخلفه واختلاله على كل المستويات .

حمل المقال من أسفل

مصر : أزمة زراعية
أم اقتصادية ..
مصطفى نور الدين

أي رسالة أو تعليق؟